

الهوية الوطنية في سورية

"أزمة الهوية الوطنية في سياق التحولات الدستورية في سورية بين عامي ١٩٢٠ و١٩٥٨"

تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات

إعداد: طالب الدغيم

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

أيلول / سبتمبر ٢٠١٧

IRAK
FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

المحتوى

٣	مقدمة.....
٣	مفهوم الهوية الوطنية.....
٤	أولاً. المحاولات الأولى لتكوين هوية وطنية في سورية.....
٤	المؤتمر السوري العام في عام ١٩٢٠.....
٥	أزمة الهوية الوطنية في المرحلة الانتدابية الفرنسية بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٦.....
٦	ثانياً. أزمة الهوية الوطنية في مراحل التحولات الدستورية في سورية بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٨.....
٧	معارك الاستقلال الوطني ومحاولات فرض هوية وطنية بين ١٩٤٦-١٩٤٩.....
٨	نقاشات الهوية الوطنية في مرحلة الجمعية التأسيسية لدستور ١٩٥٠.....
١١	قضايا الهوية الوطنية في سورية بين ١٩٥٠-١٩٥٨.....
١٣	خلاصة.....
١٤	ملحق.....

مقدمة

ارتبطت الذاكرة الجماعية السورية بالذاكرة الوطنية عبر تشكّل هوية دولة/أمة أو قومية، فكان ظهور الدولة الأمة ذات السيادة هو الإطار المعبر عن مضمون الهوية الوطنية ومعانيها. فمنذ بداية تشكل الدولة القطرية في سورية في عشرينيات القرن الماضي، تعرضت الدولة الناشئة لأزمة توطيد العلاقة بين مكوناتها الاجتماعية والثقافية من جهة، ولأزمة ترسيخ شكل نظام حكم قادر على إدارة شؤونها، والانتقال بها من حالة الاجتماع الأهلي إلى الاجتماع الوطني العام من جهة أخرى.

فبعد انهيار أطر الدولة العثمانية النازمة، وفقدان الرابطة التي كانت تمثل هوية دولة سلطانية تقوم على التمثيل الرعوي لشعوبها، بدأت المجتمعات العربية بالبحث عن بدائل وطنية تجمع بين أفرادها. وفي تلك المرحلة كانت سورية الطبيعية هي القلب النابض للعالم العربي. العثماني، وتشكل مركز التيارات القومية والفكرية التي تنادي بفكرة الأمة/الوطن، ولا تخفى تركيبها السكانية العرقية والإثنية المتنوعة. فبدأت بين مكوناتها المحلية والفكرية نقاشات حادة حول قضايا الأرض واللغة، والانتماء القطري والقومي والإسلامي، وارتفعت حدتها مع بدء التغلغل الأوروبي وريث الرجل المريض "الدولة العثمانية" فيها. (للاطلاع على تركيبية المجتمع السوري آنذاك انظر: الملحق).

وبناء على ما سبق، تُحاول هذه الدراسة قراءة واقع الهوية الوطنية في سورية في إطار الممارسات الدستورية، وتُحاول فهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية التي حملتها التحولات الدستورية في مرحلة تشكيل الدولة القطرية في سورية بين عامي ١٩٢٠ و١٩٥٨، ولا سيما ما يرتبط بجانب التمثيل السياسي، وإشكالات الانتماء الوطني، وعلاقة الأقليات المختلفة بالدولة والولاء لها. وهو ما يفرض الإجابة عن سؤال رئيسي؛ وهو: هل نجحت الدولة السورية في تجاوز أزمة الهويات المحلية "الفرعية" إلى بناء هوية وطنية جامعة في سورية خلال الفترة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٥٨؟

مفهوم الهوية الوطنية

يُحدد مفهوم الهوية بناء على دلالة تاريخية فلسفية وسوسولوجية. حيث يُقابل مصطلح الهوية العربي في الإنكليزية كلمة Identity، وفي الفرنسية Identité، وهو مُصطلح من أصل لاتيني؛ يعني أن الشيء له الطبيعة ذاتها التي للآخر^١. وربط ساطع الحصري علاقةً بين الهوية الوطنية والقومية؛ فرأى في الهوية الوطنية ارتباط الفرد بقطعة من الأرض تُعرف باسم الوطن، وبالنسبة للهوية القومية فهي ارتباط الفرد بجماعة من البشر تُعرف باسم الأمة. وبالنتيجة تُولد النزعة القومية فكرة "وطنٍ مثالي أوسع" بحسب رأيه^٢. فالهوية الوطنية في أي بلد تتحدد بعنصرين؛ وهما: عنصر المكان (المجال الجغرافي)، وهنا الهوية يكون مصدرها أفراداً أمةً يقطنون مكاناً معيناً، وتجمعهم غايات سياسية مشتركة. وعنصر الجنس،

^١ وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور "بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً"، (الدوحة)، مجلة تبين، العدد ٣، مجلد أول، شتاء ٢٠١٣، ص ١٢-١٣.

^٢ عفيف البوني، الهوية القومية العربية، في: مجموعة باحثين: الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢٠١٣). ص ٢٣-٢٤.

^٣ ساطع الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١٩٨٥)، ص ١٠٩.

ومدى ارتباط الهوية باللغة والأصول العرقية. ولذلك، تتمتع الهوية الوطنية بقدرٍ أكثر متانةً من الهويات الفرعية "الأحادية": لاستمرارها عبر الزمن، وارتباطها بوجود الوطن^٤.

أولاً. المحاولات الأولى لتكوين هوية وطنية في سورية

المؤتمر السوري العام في عام ١٩٢٠

مثّلت سورية القلب النابض للعالم العربي. العثماني، وكانت أبنائها يرون في الرابطة العثمانية انتماءً جامعاً، ورابطةً فكرية وسياسية عامة، وترجم ذلك النزوع في قانون الجنسية الصادر عام ١٨٦٩، وبلغت فيه الرحابة لدرجة اعتبار من يُقيم على أراضي الدولة العثمانية "وفق التمثيل الرَّعوي" عثمانياً، وعلى ذلك بُني كيان الدولة/الأمة. Etat/Nation^٥

مع انهيار حدود الدولة السلطانية العثمانية، في سياق معاهدتي لوزان وسيفر، بدأ البحث عن بدائل وطنية في سورية^٦. فشكّلت أيديولوجية القومية العربية مدخلاً طبيعياً للفصل بين الرابطة العثمانية وتقاليدتها، والرابطة الغربية وتأثيراتها، ورابطة الدولة القُطرية العربية الجديدة. وقد خلصت الثورة العربية على العثمانيين، ومُحادثات الحسين - مكماهون إلى تشكيل أول مملكة عربية في سورية الطبيعية يتربع على رأسها الملك فيصل بن الحسين. ثم عُقد المؤتمر السوري الأول لتأكيد استقلال دولة عربية شامية^٧. وانبثق عن اجتماعات المؤتمر السوري أول وثيقة دستورية في سورية عام ١٩٢٠، فخرجت الوثيقة هُوية تكاملية أقوامية (Integration) لجميع السوريين.

صاغ الدستور السوري الأول مفهوم المُواطن السوري، بغض النظر عن أيّ تحديدٍ ديني أو لغوي، ففي المادة العاشرة: "المُواطن يُطلق على كل فرد من أهل المملكة السورية العربية، وعلى قاعدة المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات" (المادة ١١)، و"لأتمس شعائر الأديان والمذاهب الأخرى" (المادة ١٤)^٨. وفي واقع الأمر، عكست مواد الدستور إرادة النخبة التي وضعتها، وهم من خريجي المدارس العثمانية أو ممّن لديهم خلفيات علمية في جامعات غربية. فأولئك رأوا بأن إخراج الدستور بصورته المعلمنة هو الطريق الأمثل لتجاوز حالة الصراع الهوياتي، وتحقيق العدالة الحقوقية في المجتمع السوري^٩.

^٤ Michael Hechter, "Containing Nationalism," Oxford University press, London, (2012). p94.

^٥ وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور، مصدر سابق، ص. 13-12

^٦ وجيه كوثراني، مشروع النهضة العربي: أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني (بيروت، دار الطليعة، ط ١٩٩٥)، ص. 107.١٠٦

^٧ سليمان تقي الدين، المسألة الدستورية "تاريخ وإشكاليات"، (الدوحة)، مجلة تبين، العدد ٣، المجلد الأول، شتاء ٢٠١٣، ص. ٥٨.

^٨ محمد جمال باروت، الدستور السوري الأول، (الدوحة)، مجلة تبين، العدد ٣، المجلد الأول، شتاء ٢٠١٣، ص. ٣٨-٣٩.

^٩ تشكّلت لجنة الدستور من هاشم الأتاسي وسعد الله الجابري وتيودور الأنطاكي ومحمد عزة دروزة ورشيد رضا وساطع الحصري، للمزيد انظر: باروت، المرجع السابق، ص. ٤٦-٤٧.

أزمة الهوية الوطنية في المرحلة الانتدابية الفرنسية بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٦

انتهت التجربة الوطنية التي عاشها السوريون في عهد المملكة السورية الفيصلية (١٩٢٠-١٩١٨)، بفرض فرنسا وفق معاهدة سيفر وقرار عصبة الأمم المتحدة الانتداب الفرنسي على سورية. ومنذ البداية، عمل الفرنسيون على التأسيس لبُنية متعددة الإدارات الذاتية^{١٠}. فبدأ النقاش الصريح في موضوع تجزئة سورية من زاوية مصلحة الانتداب الفرنسي، من خلال البرقيات السرية التي جرت بين الرئيس الفرنسي ميلران والجنرال غورو بين ٦ و ٢٣ آب/أغسطس ١٩٢٠؛ أي في الفترة التي أُعدت فيها مشاريع إنشاء "الدول السورية". ويقدم المؤرخ اللبناني وجيه كوثراني قراءة تحليلية وافية لتلك المراسلات الدبلوماسية، والتي قدمت فهماً لأشكال التعامل الاستعماري مع المكونات الاجتماعية السورية.

ومن تلك الوثائق برقية سرية بعنوان "مخطط لتنظيم الانتداب الفرنسي في سورية"؛ يقترح فيها الرئيس صيغةً بديلةً للملكية العربية كما يلي "إن النظام الذي يستجيب بصورة أفضل لمصالح سورية ومصالحنا أيضاً هو سلسلة دولٍ مستقلة جمهورية الشكل تتناسب مع تنوع الأعراق والديانات والحضارات، تتحد في فدرالية تحت السلطة العليا للمفوض على أساس وحدة جمركية ومالية لا إدارية مركزية"^{١١}.

لقد قسم الفرنسيون سورية إلى أحزمة مناطقية وكنتونات عرقية؛ وهي "حلب ودمشق والزور [دير الزور حالياً] وجرابلس وجبل الدروز وجبل العلويين ودولة لبنان الكبير". وحتى يسهل حُكم تلك الكيانات، أصدر الجنرال الفرنسي ويغان مرسوماً سنة ١٩٢٤ بإنشاء دولة اتحادية في سورية يستثنى منها لبنان الكبير وبلاد العلويين والدروز^{١٢}.

فأدت تلك السياسة التجزئية إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية، وبلغت ذروتها في اندلاع الثورة السورية سنة ١٩٢٥، ولأجل استيعاب الموقف وافق المندوب الفرنسي على انتخاب جمعية تأسيسية سورية تضع دستوراً للبلاد، فكان دستور ١٩٢٨ الذي نص على تأسيس جمهورية نيابية مستقلة، يتولى السلطة التنفيذية فيها رئيسٌ مسلم، وضَمّن المساواة بين المواطنين من جميع الطوائف، وإعطاء حرية ممارسة شعائرهم الدينية^{١٣}. وأثارت المادة التي ارتبطت بدين رئيس الجمهورية سخطاً من المثقفين ذوي الميول العلمانية والطوائف المسيحية. ولكن في الحقيقة كانت مَوْضعة تلك المادة خاضعة لتأثير الأوساط الدينية المتحالفة مع المجتمع المدني، ولذا انقاد لها الدستوريون باعتبارهم مرتبطين بذلك التحالف في المدن^{١٤}.

تكشفت السياسة الفتوية الفرنسية في تعاملها مع مكونات المجتمع السوري؛ ففي انتخابات ١٩٣١، التي رعاها المندوب بونسو بناء على دستور فرنسا الصادر في ١٩٣٠ والمعدل عن دستور ١٩٢٨، صدر مرسوم بتوزيع المقاعد النيابية حسب المناطق الانتخابية والطائفية. فتشكل البرلمان السوري من سبعين عضواً بينهم اثنان وخمسون من أصل سُني،

^{١٠} ستيفن لونغريغ، تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تريبار عقل، (بيروت: دار الحقيقة، ط ١ ١٩٧٨)، ص ١٥١.

^{١١} وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين "قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية"، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط ٣ ٢٠١٣)، ص ٢٣٠-٢٣٧.

^{١٢} لونغريغ، مرجع سابق، ١٦٧.

^{١٣} من أعضاء الجمعية التأسيسية حينذاك: فايز الخوري، وهاشم الأتاسي، وإبراهيم هنانو، وسعد الله الجابري، وجميل مردم بك... انظر: لونغريغ، المرجع نفسه، ص ٢٣٣-٢٣٤.

^{١٤} فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي "سياسة القومية العربية": ١٩٢٠-١٩٤٥، تر: مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١ ١٩٩٧)، ص ٣٨٥.

وأربعة عشر من أبناء الأقليات^{١٥}. ورداً على سياسة فرنسا الاستعمارية "العنصرية"، وعجز القيادات السورية الوطنية في التصدي لها، اندلعت الاحتجاجات والإضرابات في جميع المناطق السورية، وطالب المحتجون بإلغاء نظام الانتخابات في الدستور الجديد، ومنح بلادهم الاستقلال التام.

تعمق الصراع الهوياتي في سياق المنهج الاستعماري الفرنسي، والمصالح الضيقة لبعض النخب الاجتماعية والاقتصادية في سورية. فعلى سبيل المثال، أدى التركيب الاجتماعي والثقافي المعقد في الجزيرة الفراتية "قبائل كردية وعربية وجماعات آشورية وأرمنية مسيحية" لصعوبة إشاعة الاستقرار على الحدود مع تركيا والعراق. فقد كان الانتماء الحقيقي لسكان الجزيرة إما للعشائر أو للجماعات الإثنية، وأما فكرة أمة سورية فكانت غائبة عن أذهان جميع سكانها. فظهرت مطالب انفصالية في الجزيرة تبناها الأكراد والمسيحيون، وبعض العشائر العربية المتحالفة معهم. وبعد عام ١٩٣٩ نُفذت إضرابات في الحسكة، وسُخِّح الانفصاليون، وطالب بعض الأعيان الجزراويون (من ضباط الجيش العثماني سابقاً) بإلحاق الجزيرة بجمهورية تركيا، شأنها شأن مناطق لواء إسكندرون. إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية لم تسمح لفرنسا بالوقوف مع المساعي الانفصالية، واكتفت بمطالبة حكومة دمشق وفق معاهدة الاستقلال عام ١٩٣٦. بدمج أبناء الأقليات في الجزيرة في الإدارة والمجالس التمثيلية العامة^{١٦}.

من أكثر قضايا الهوية الوطنية التي ظهرت في العهد الانتدابي الفرنسي خطورة هي قضية هوية الجيش السوري. فقد كان الجيش مؤلفاً من فرق خاصة تتبع جيش الشرق الفرنسي، وكانت قواعده المجتمعية عبارة عن مُركبٍ أقلي من أبناء الطبقة الوسطى الريفية "العلويون والدروز والشراكسة والأكراد والأرمن"، وعلى رأسهم بعض الضباط السُّنة المرتبطين بفرنسا في المدن الكبرى. وكان الفرنسيون يُفضلون تجنيد أبناء الأقليات في المناطق النائية؛ لأنهم أبعد عن الأيديولوجية السياسية "القومية العربية"، وبالإمكان إغراؤهم مالياً. وفي مطلع عقد الأربعينيات، اتسع التنافس والعداوة بين ضباط الجيش وزعماء الكتلة الوطنية؛ لأن الأخيرين كانوا يرون في تركيبة الجيش الطائفية مجموعات موالية لفرنسا، وليس لها دور في الكفاح الوطني، واكتفوا بإدخال أبناءهم في مجالات المحاماة والعمل التجاري^{١٧}.

ثانياً. أزمة الهوية الوطنية في مراحل التحولات الدستورية في سورية بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٨

شكلت التركيبة الجغرافية في سورية ركيزة أساسية لتعددية اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة، فحافظت سورية على بُنية اجتماعية مُتعددة. وكما بدأت تتكون تجمعات حزبية أيديولوجية يسارية وإسلامية، بالإضافة إلى القوى التقليدية البرجوازية القديمة. وذلك الموازيك جعل السوريين في بداية عهد الاستقلال ينشغلون بكثير من القضايا المصرية الخلافية، لتحقيق الانتقال نحو دولة مدنية حرة ومستقلة.

^{١٥} اثنتان للروم الأرثوذكس، وواحد لليهود، وواحد للإسماعيليين، وواحد للأرمن الأرثوذكس، وواحد للروم الكاثوليك، وواحد للسوريين الأرثوذكس، وثلاثة للشيعة، وأربعة للعشائر البدوية، للمزيد راجع: لونغريغ، المرجع نفسه، ص ٢٤١.

^{١٦} محمد جمال باروت، التكوّن التاريخي للجزيرة السورية، (بيروت/الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط ١٣٠١)، ص. ص ٤٧٣، ٤٧٢.

^{١٧} خوري، المرجع السابق، ص. ص ٣٩٣، ٣٩٤.

معارك الاستقلال الوطني ومحاولات فرض هوية وطنية بين ١٩٤٦-١٩٤٩

فرضت ظروف الحرب العالمية الثانية، والضغط البريطاني، وكفاح الكتلة الوطنية السياسي، على المحتل الفرنسي منح سورية الاستقلال الوطني. حيث صدر الإعلان الفرنسي بالاستقلال في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤١^{١٨}، وأعيد إلحاق منطقة جبل الدروز وجبل العلويين في كانون الثاني/يناير ١٩٤٢ كجزءٍ مُتممٍ للدولة السورية^{١٩}. وفي عام ١٩٤٣ أُجريت انتخابات نيابية، وعلى إثرها تشكلت حكومة وطنية، قادت البلاد إلى الاستقلال القطري الناجز في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٤٦. عمل المجلس النيابي السوري على إزالة الآثار الاستعمارية، وتحقيق الإجماع الوطني، فأقرَّ قانون الانتخابات العامة عام ١٩٤٧، وكان أهم ما تضمنه القانون الانتخاب المباشر بدلاً من الانتخابات على درجتين، والذي كان مُتبعاً في العهد العثماني والانتدابي. وبقبول مبدأ التصويت المباشر زالت سلطة الناخبين الثانويين الذين كانوا من وجهاء الأحياء، وأصبح للشارع والاتجاهات اليسارية المعارضة، ولدوي الميول الدينية الدور المؤثر في الانتخابات الوطنية. وقد عُدَّ ذلك إنجازاً وطنياً، أظهر قُدرةً النخبة السياسية والدستورية على ضمان التمثيل الانتخابي للسوريين من سكان المدن والأرياف والمناطق النائية من جهة، وأبناء الأقليات من جهة ثانية^{٢٠}.

بدأت نقاشات الهوية الوطنية في عهد حكومة زعيم الانقلاب السوري الأول العقيد حسني الزعيم في عام ١٩٤٩. فبعد إلغاء الزعيم لدستور ١٩٣٠، كلف لجنةً وزاريةً بوضع دستور جديد للبلاد، وأوكل رئاستها لرئيس حكومته محسن البرازي، وأصر الأخير على أن ينص الدستور في مادته الأولى على أن تكون سورية جمهورية دينها الإسلام. وعلى الرغم من الجدل الواسع الذي تزعمه الشيخ فارس الخوري (ممثل المعارضة المسيحية للمادة في البرلمان)، والذي رفض نص المادة في أي دستور جديد لسورية، لكن اللجنة أقرت صيغة المادة حسب رأيها بأن دين الدولة الإسلام^{٢١}.

ولكن الزعيم لم يصدر دستوره الجديد لظروف داخلية وخارجية معقدة، فكلف لجنة دستورية مختصة (على رأسها الحقوقي أسعد الكوراني) بوضع قانون مدني جديد لسورية. فسعت اللجنة إلى توسيع أبواب التشريع القضائي، فأعطت القانون الجديد طابعاً علمانياً مزيجاً بين مختلف التشريعات؛ ممَّا أثار سخط الأوساط الدينية والعلماء المسلمين في مدينتي دمشق وحلب.

ولم تتوقف نقاشات الهوية، ولا سيما مكانة الدين في الدستور، وبلغت أوجها في مرحلة الجمعية التأسيسية السورية لدستور عام ١٩٥٠^{٢٢}. فالتُّخبة القانونية والحزبية اليسارية التي أحاطت بالزَّعيم عملت على تعديل القوانين التي كانت الدافع الأساسي للأزمات السياسية في البلاد، وذلك مهد الطريق لانتخاب جمعية تأسيسية، وضعت أول دستورٍ دائمٍ للبلاد بعد الاستقلال.

وبعد انقلاب سامي الحناوي، تولى الشيخ هاشم الأتاسي الحكومة، وتسلم السلطتين التنفيذية والتشريعية، فأصدرت حكومته مجموعة من القوانين لتحقيق الاستقرار والمشاركة السياسية للمواطنين، فأصدر دستوراً مؤقتاً، وأهم

^{١٨} حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية: في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي: ١٩١٥-١٩٤٦، (بيروت، دار صادر، ط ١٩٧٤)، ص ٣٧٦.

^{١٩} الحكيم، المرجع نفسه، ص. ص ٣٨٠-٣٨٤.

^{٢٠} أسعد الكوراني، ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت، (بيروت، دار رياض الرئيس، ط ٢٠٠٠)، ص ١٦٩-١٧١.

^{٢١} عادل أرسلان، مذكرات، تح يوسف إيبش، (بيروت، الدار التقدمية، ط ١٩٨٣)، ج ٢، ٨٧٢.

^{٢٢} يوهانس رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية، تر محمد إبراهيم الأتاسي، (بيروت، رياض الرئيس، ط ٢٠٠٥)، ص ٩٨-٩٩.

ما جاء فيه إلغاء الطائفية السياسية. واعتبر أكرم الحوراني بأن أجل ما في الدستور المؤقت للحكومة الأتاسية هو إلغائه المحاصصة الطائفية، وعدّه تطوراً اجتماعياً أزال من أذهان الطوائف الكثير من التعصب المذهبي، وجعلهم يختارون المرشح الصالح الذي يؤمن لهم مصالحهم الوطنية^{٢٣}. وعلى كل حال، كان ذلك الإجراء خطوة جريئة، فهو لم يُلغ الطائفية الدينية بل الطائفية السياسية، التي كانت قائمة على الأساس الأقلوي لا الوطني التمثيلي.

نقاشات الهوية الوطنية في مرحلة الجمعية التأسيسية لدستور ١٩٥٠

جرت انتخابات الجمعية التأسيسية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، وفاز حزب الشعب بنحو ٤٩ مقعداً من أصل ١٠٨، والإخوان المسلمون بـ ٤ مقاعد، وحزب البعث والسوري القومي كل واحد بمقعد. وانتُخب رُشدي الكيخيا رئيساً لها^{٢٤}.

بدأت مناقشة صيغة اليمين الدستورية، فنشب خلاف عنيف بين أكرم الحوراني (الذي كان الناطق غير الرسمي باسم قيادة الجيش) "كتلة البعث" ونواب حزب الشعب (الأكثرية في الجمعية) الذين كانوا يُطالبون بإدراج عبارة "احترام قوانين البلاد" و"السعي لتحقيق الوحدة العربية" في اليمين. وقد اقترح الحوراني إضافة عبارة "المحافظة على النظام الجمهوري". وكان يهدف بشكل غير مباشر إلى وضع حد للمفاوضات السرية بين الحكومتين السورية والعراقية من أجل دخول سورية في مشروع الاتحاد الهاشمي. طُرح اقتراح الحوراني على التصويت، فقررت أكثرية أعضاء الجمعية رفضه؛ ممّا أثار نقمة من ضباط الجيش السوري الذين اعتبروه تأمراً على استقلال البلاد ونظامها الجمهوري، وأدى لانقلاب أديب الشيشكلي^{٢٥}.

ولكن أكثر قضايا الهوية التي استنزفت الرصيد الوطني في بداية عقد الخمسينيات، هي قضية دور الدين في الدولة ومكانته في الدستور.

خلال صياغة اللجنة القانونية في الجمعية التأسيسية مسودة دستور ١٩٥٠، طرحت في مادتها الثالثة الإسلام كدين للدولة^{٢٦}، وذلك أثار جدلاً شعبياً ونيابياً واسعاً. فارتأت اللجنة ضرورة إشراك الرأي العام السوري في التفاعل مع عملية صياغته، وأعلنت ترحيبها بأراء المواطنين. فانقسم الرأي العام بين مؤيدين ومعارضين للمادة، وتبلور ذلك الانقسام بشكل واضح في الجمعية وفي الشارع السوري في شباط/فبراير ١٩٥٠^{٢٧}. وتلقت اللجنة والجمعية طوفاناً من العرائض؛ بعضها تدافع، وغيرها تعارض تحديد الإسلام ديناً في الدستور^{٢٨}.

^{٢٣} أكرم الحوراني، مُذكرات، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط ١، ٢٠٠٠)، ج ٢، ١١٤٣-١١٤٤.

^{٢٤} يحيى قسام، موسوعة سورية بين المملكة والجمهورية، (دمشق، دار العرب، ط ١، ٢٠١٦)، ج ٣، ٦٩-٧١.

^{٢٥} نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠-١٩٥٠ (دمشق، دار طلاس، ط ١، ١٩٩٧)، ص ٣٥٦-٣٥٨.

^{٢٦} كانت صيغة المادة قبل التعديل إن الإسلام هو دين الدولة السورية (م ٢)، والأديان السماوية مصنونة، والسوريون متساوون في الحقوق والواجبات، والأحوال الشخصية لجميع الطوائف محترمة (م ٣)، انظر: ٣١ مادة دستورية تُقدم للجنة العامة للدستور، جريدة المنار الجديد، ١٥ شباط/فبراير ١٩٥٠، السنة الأولى، العدد ٨٦، ص ٢.

^{٢٧} الحوراني، المرجع السابق، ج ٢، ١١٤٠.

^{٢٨} مسودة دستور ١٩٥٠، محاضر الجمعية التأسيسية لدستور ١٩٥٠، الجلسة الأولى، ١ شباط/فبراير ١٩٥٠، ص ١٣٤-١٣٥.

ولخص يوهانس رايسنر ثلاث عشرة عريضة شعبية طالبت بأن ينص الدستور على الإسلام ديناً للدولة. فظهر فيها الحجم الكبير للطلاب الثانويين والجامعيين بين الموقعين، ثم بعض النقابات في دمشق وحمص وحماة، ثم علماء ومدرسي الدين.^{٢٩}

وفي شباط/فبراير ١٩٥٠ أصدر اتحاد خريجي الجامعات والمعاهد العليا بياناً مسهباً رفضوا تعيين المادة في الدستور، وعرضوا مبررات طلبهم طي المادة لما تسببه، برأيهم، من تفرقة بين أبناء الوطن. وكما عُقد في حلب المؤتمر الأول لطلاب المدارس الثانوية السورية، فأصدر قراراً نص على أن "سورية جمهورية عربية مستقلة تحترم جميع الأديان ولا ينبغي تعيين دين للدولة في دستورها". وكما وردت من المغتربين السوريين في المهاجر الأمريكية والأوروبية، على اختلاف مذاهبهم، برقياتٍ تطالب بإلغاء المادة من مسودة الدستور بشكل نهائي.^{٣٠}

ولكن الجدل احتدم بشكل أوسع في اجتماعات أعضاء الجمعية التأسيسية حول مادة دين الدولة، وبلغت أوجها في اجتماعات تموز/يوليو ١٩٥٠، فأبدى كثير من أعضاء الجمعية آراءهم حول المادة^{٣١}، وتوزعت على ثلاثة مواقف، وهي:

أ. الموقف الرفض للمادة: حيث اعترض عدد من أعضاء الجمعية على المادة الثالثة "الإسلام دين الدولة"، وهؤلاء مثلوا وجهات نظر فئات اجتماعية وقوى حزبية مختلفة، اعتبروا أن الدستور الجديد يعكس مصالح المجتمع الحديث وحقوقه^{٣٢}. وبدأ النقاش في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٠ بجلسة نيابية صاخبة، حين دعا النائب إلياس دُمر (المسيحي الكاثوليكي) إلى فصل الدين عن الدولة، ورأى بأن المسألة مصير شعب بأكمله. ورفع من حدة النقاش عندما اعتبر أن المادة من ميراث العصور الوسطى، وأنها من مخلفات العهود الاستعمارية، وهي بعيدة عن الروح العربية النقية. وبرأي دُمر أن "وجود مادة ذات صبغة دينية سيترك أثراً نفسياً غير مستحب في روح كل عربي غير مسلم، وسيشعر بأنه غريب عن وطنه، وليس له حقوق المسلم ذاتها"^{٣٣}.

ونادت جميع القوى اليسارية (العربي الاشتراكي والبعث والحزب السوري القومي الاجتماعي) بالفصل بين الدين والدولة، واتهموا الجبهة الإسلامية "الإخوان المسلمين" بمحاولة الخلط بين الإسلام والعروبة^{٣٤}. فانضم حزب البعث إلى الراضين للمادة، وبدا ذلك في كلمة نائبه في الجمعية جلال السيد، والذي أصرَّ على صيغة دستور ترضي مختلف الطوائف، واختصرها بثلاث كلمات؛ وهي "الوحدة العربية والحرية والاشتراكية"^{٣٥}. كما اشتدت معارضة بعض الأعضاء المستقلين لدرجة المطالبة بحذف المادة، وهو ما انفرد به النائب المستقل عصام المحاييري في اقتراح حذف فقرتي "دين الدولة الإسلام" و"الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مرعية ومصونة"^{٣٦}.

^{٢٩} عرائض بلغت عدة أمتار، المنار الجديد، ١٠ شباط/فبراير ١٩٥٠، السنة الأولى، العدد ٨١، ص ٣.

^{٣٠} الحوراني، المرجع نفسه، ج ٢، ١١٤٠، ١١٤٢ -

^{٣١} انظر: نقاشات مادة دين الدولة في الجمعية التأسيسية لدستور ١٩٥٠، محاضر الجمعية، الجلسة الثامنة والثلاثون، ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٠، ص ٦٣٠-٦٣٩.

^{٣٢} Youssef M. Choueiri, *Arab Nationalism a History*, (London : Blackwell Publishing, 2000), p.163.

^{٣٣} كلمة إلياس دمر بشأن دين الدولة، محاضر الجمعية التأسيسية، الجلسة الثامنة والثلاثون، ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٠، ص ٦٣٣-٦٣٥.

^{٣٤} Gordon Torrey, *Syrian Politics and the Military: 1945-1958*, (Ohio : Ohio State University Press, 1964), p.173.

^{٣٥} كلمة جلال السيد، محاضر الجمعية، مرجع سابق، ص ٦٤٣-٦٤٤.

^{٣٦} اقتراح عصام المحاييري، محاضر الجمعية، الجلسة الرابعة والخمسون، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٥٠، ص ٩٥٥-٩٥٦.

ب. الموقف المؤيد للمادة: ناصر عدد من أعضاء الجمعية المستقلين المادة، إذ دعا النائب عبد الوهاب سكر لأن "تحتزم الجمعية إرادة الأكثرية المسلمة من الشعب السوري و رغباتها"، ووجه نقده للنواب المسيحيين الذين رأى بأن "غالبيتهم نجحوا بدعم الناخبين المسلمين لهم، وليس من أبناء ملتهم فقط"^{٣٧}. كما دعم المادة النائب عن حزب الشعب حسن الحكيم، فأكد أن روح التسامح موجودة في الدستور، ما دام أن المسيحيين "سُحترم عقائدهم" و"تُصان أحوالهم الشخصية"^{٣٨}.

وكان الموقف الراغب بالمادة بصرامة في تلك النقاشات، هو موقف مصطفى السباعي (المراقب العام للإخوان المسلمين ورئيس الجبهة الإسلامية). فهو رد على النائب إلياس دمر رداً قوياً، واصفاً إياه بأنه تكلم بطريقة مستفزة، وأن تعابيره بعيدة عن "الدوق" و"اللباقة"، ورأى بأن الذين نادوا بمبدأ دين الدولة لم يستوحوا إلهاماً أجنبياً، وإنما استوحوا إرادة الأكثرية من الشعب^{٣٩}. ورد السباعي على القائلين بأن المادة تثير الطائفية بأنه "زعم باطل"، معتبراً أن المادة لا تميز المسلمين عن غيرهم، وأنها وردت في دساتير أوروبية وعربية^{٤٠}.

أرادت الجمعية التأسيسية الخروج من المأزق الدستوري الذي سببته نقاشات النواب العقيمة، لدرء احتمالات حدوث فتنة أهلية، وتزايد الانقسام في الشارع والبرلمان. فتشكلت لجنة حزبية مشتركة فيها ثمانية أعضاء؛ نصفهم من المسيحيين ونصفهم الآخر من المسلمين للتوافق على حل رضائي يُنهي الخلاف من أساسه^{٤١}. وبعد جلسات ساخنة تم الوصول إلى حلٍ وسط^{٤٢}. حيث تم تعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة فبدلاً عن "دين الدولة الإسلام" أصبحت "دين رئيس الجمهورية الإسلام"، وأضافوا فقرة أخرى وهي "الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتشريع" في الدستور^{٤٣}.

إن الذي حسم الخلاف حول المادة هو موقف مصطفى السباعي بتبني التعديل إلى دين رئيس الدولة الإسلام. فالسباعي قدم وجهة نظرٍ مستوعبة إسلامية العروبة، وأدى دوراً هاماً في تلطيف أجواء الاحتقان الطائفي والاجتماعي من خلال مبادراته ودفاعاته عن الدستور. فبدأ الدستور ليبرالياً حديثاً بالمعنى الدقيق للكلمة، وأكثر تقدماً من أي دستور سوري حتى ذلك التاريخ. وفي الواقع، حرص السباعي إبان مناقشات الجمعية ومداولاتها على التأكيد أن المادة التي تنص على أن دين رئيس الجمهورية الإسلام لا تتناقض مع المحتوى الليبرالي للدستور، ونص المادة لا ينطلق من مفهوم "الإسلام الكنسي"، بل من مفهوم "الإسلام الحضاري" الشامل للأمة بجميع عناصرها وأديانها ولغاتها. وذلك الموقف الإصلاحية دفع المؤرخ

^{٣٧} كلمات عبد الوهاب سكر وزكي الخطيب حول مادة دين الدولة، محاضر الجمعية، الجلسة الثامنة والثلاثون، ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٠، ص ٦٣٠. ٦٣٢.

^{٣٨} كلمة حسن الحكيم، محاضر الجمعية، المرجع السابق، ص. ٦٣٢. 633-

^{٣٩} كلمة عبد الوهاب حومد وكلمة مصطفى السباعي، محاضر الجمعية، المرجع نفسه، ص. ٦٣٥. 637-

^{٤٠} انظر: بيان الشيخ السباعي "لماذا يجب أن يكون دين الدولة الإسلام؟"، المنار الجديد، ٩ شباط/فبراير ١٩٥٠، السنة الأولى، العدد ٨٠، ص ١.

^{٤١} شارك مصطفى السباعي (الجبهة الإسلامية) ورشدي الكيخيا (حزب الشعب)، وبعض أساتذة كلية الشريعة مثل معروف الدواليبي، الحوراني، المرجع السابق، ج ٢، ١١٨٦. 1187-

^{٤٢} Choueri, op.cit, p.163.

^{٤٣} دستور سورية ١٩٥٠، محاضر الجمعية التأسيسية، الجلسة ٢٩، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٠، ص ٦٦٨ وما بعدها.

السوري جمال باروت إلى اعتبار تصور السباعي بأنه تصور ممكن لحدائثة ضائعة في الوعي الإسلامي الحديث، واعتبره أحد الآباء المستنيرين الكبار لحركة الإسلام الحضاري الحديثة^{٤٤}.

وبهذا يمكننا اعتبار دستور ١٩٥٠ مرحلة هامة من مراحل تطور الحياة الاجتماعية في سورية، فهو أول دستور عربي تحدث عن حقوق الفلاحين والعمال، وحدد هوية جمهورية علمانية للدولة، وتبنى شعار القومية العربية، ووضع على رأس مواده أن الشعب السوري هو جزء من الأمة العربية^{٤٥}. فالدستور الجديد هو حصيلة تجارب عهد الاستقلال بتطلعاتها نحو الديمقراطية، والرغبة في تأكيد الهوية القومية العربية كهُويةٍ دمجية لجميع السوريين.

قضايا الهوية الوطنية في سورية بين ١٩٥٠-١٩٥٨

انتهت مرحلة الجمعية التأسيسية بتوافق أكثرية القوى الحزبية على التعديلات النهائية لدستور ١٩٥٠. ولكن التحدي عاد من جديد حول مادة دين الدولة، عندما أصدر أديب الشيشكلي دستوره في عام ١٩٥٣. فقد حملت المادة الثالثة من دستوره البنود ذاتها في دستور ١٩٥٠، وقد أحدث ذلك جدلاً واسعاً في الأوساط الاجتماعية والسياسية من جديد، وتحولت المادة لقضية أخذ ورد بين رجال الفقه الإسلامي، والقوى الراديكالية اليسارية والإسلامية الاشتراكية. ولكن الخشية من نشوء مشاكل اجتماعية طائفية جعل الشيشكلي يؤلف لجنة برلمانية من عشرة أعضاء بينهم مصطفى السباعي؛ وذلك لإيجاد حلٍ توافقي يبني اتفاقاً وطنياً يرضي الجميع. وبعد نقاشات أقرت اللجنة الصيغة ذاتها في دستور ١٩٥٠، بأن يكون دين الجمهورية الإسلام، وبأن الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتشريع، وتكون الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنونة مرعية^{٤٦}.

لعبت الأهواء السياسية للنخب السياسية والدينية دورها البارز في القضية؛ فقد أغضب الاتفاق حول المادة جمعية العلماء المسلمين في دمشق، فبدأت تُحرض الناس للمطالبة بأن ينص الدستور على أن "دين الدولة الإسلام" إلا أن وجود الشيخ السباعي ومجموعة من القيادات الحزبية اليسارية الواعية، ودعم ذلك الموقف الإيجابي للطوائف المسيحية من الصيغة المتفق عليها، أقنع الجميع بقرار اللجنة الأخير المتفق عليه^{٤٧}.

يضاف إلى ذلك أن أديب الشيشكلي نهج سياسةً خفية في تعريب وتسنين (اعتمد على العرب السُّنة) مؤسسات الإدارة والجيش، فأصدر مرسوماً تشريعياً في آذار/مارس ١٩٥٠ خص فيه الأفراد الذين انتسبوا إلى الخدمة العسكرية بأسماء مُستعارة بالتصريح عن هوياتهم، وإمهالهم ثلاثة أشهر لتقديم مذكره هوياتهم الحقيقية تحت طائلة الطرد من الخدمة فوراً. وكان هدفه ضرب نفوذ الكُتل الكردية والجركسية والعلوية والدرزية في الجيش. وموجهاً من الناحية الوظيفية ضد الأكراد، وربما له علاقة بصلات العقيد بوكالة الاستخبارات الأمريكية التي أثارَت آنذاك حملةً استنفارٍ لتطويق الاستخدام السوفياتي لحركة الأكراد الشيوعيين في المنطقة^{٤٨}.

وكان مكنم الخطر الكردي - المسيحي - الدرزي بالنسبة للشيشكلي ليس في حي الأكراد الدمشقي فحسب، بل في مناطق الجزيرة السورية، حيث كان يُنظر إليها بوصفها تضم مجموعةً مُقلقة من الأقليات الكردية والمسيحية غير الموثوقة،

^{٤٤} محمد جمال باروت، يثرب الجديدة: الحركات الإسلامية الراهنة (بيروت، دار الرئيس، ط ١ ١٩٩٤)، ص. ١٣٠-١٣١.

^{٤٥} الحوراني، المرجع نفسه، ج ٢، ١٢٣٨.

^{٤٦} يوسف الفيصل، ذكريات ومواقف (١٩٤٦-١٩٦٩) (القاهرة، د.م، ط ١ ٢٠٠٦)، ص ١٠٧.

^{٤٧} الفيصل، المرجع السابق، ص ١٠٧.

^{٤٨} باروت، المرجع نفسه، ص ٦٩١-٦٩٢.

فأصدر مرسوماً تشريعياً للحيلولة دون تسرب ملكية أراضي الجزيرة إلى أشخاص غير مرغوبٍ في ملكيتهم مباشرةً أو بواسطة أسماءٍ مُستعارة^{٤٩}، وفي منطقة حوران التي يتركز فيها الموحدون الدرّوز، حيث أغارت طائراته عليها لمعارضتها حكمه، ولا تهماها بصلات سرية بالنظام الهاشمي في الأردن.

أثارت أعمال الشيشكلي سخطاً من جميع القوى السياسية والاجتماعية حتى التي ناصرته كالحوراني، وهو ما أدى إلى الانقلاب عليه في شباط/فبراير ١٩٥٤، وأُعيد مباشرةً العمل بدستور ١٩٥٠، وعاد الحكم إلى شكله النيابي والانتلافي بين جميع الكتل الحزبية^{٥٠}. فبدأ ما أطلق عليه في الأدبيات التاريخية السورية ربيع الديمقراطية (١٩٥٨-١٩٥٤)، إذ جرت الانتخابات النيابية عام ١٩٥٤، وانتخب النواب دون تمثيلٍ طائفي، بل وفق المناطق والأقضية، مع تمثيل العشائر "عشائر الحديدية في حلب، وبادية الشام، وشُمر الحَرصا، وشُمر الزور، وعشائر الجزيرة، وحماة"^{٥١}. وكما قُدمت دعوات إلى البرلمان لدمج الأكراد في المشروع الوطني، وتبناها الكردي المتعرب أحمد الشيخ إسماعيل، مخاطباً النواب بالقول: "من الواجب عليكم أن تُعلمونا لغتكم وثقافتكم؛ لأن هناك في مناطق الحدود ما يقرب من رُبع مليون إنسان سوري يجهلون اللغة العربية"^{٥٢}. ممّا يدل على وجود أعدادٍ كبيرة من الأكراد خارج الإطار القانوني للدولة "الهامشية" في المناطق الحدودية بين سورية والعراق وتركيا.

يمكن القول: لقد انتصرت الأيديولوجية اليسارية في سورية خلال عقد الخمسينات، وشهد المجتمع السوري تحولاً اجتماعياً في معاداة الغرب ومناصرة الاشتراكية ومعاداة الإقطاع، وتسربت أفكار يسارية إلى أفكار مصطفى السباعي في كتبه وخطبه^{٥٣}. وانطبع الحياة الدستورية بهوية القومية العربية، فلم تعد الهوية تعبيراً عن الانتماء الداخلي بقدر ما هي تُعبّر عن انتماءٍ لهويات سياسية وفكرية. وأثر في ذلك عوامل مختلفة، فكان لخسارة العرب في حرب ١٩٤٨، وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في سورية، وصعود قوى راديكالية قومية واشتراكية إلى السلطة، عبر انقلاباتٍ عسكرية، وصراع القوى الدولية على سورية، دورها في الحياة السياسية الدستورية، والإقرار بهوية قومية اشتراكية تموضعت في صياغة جميع دساتير تلك المرحلة^{٥٤}، بما فيها دستور الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨.

^{٤٩} أمين أبو عساف، ذكرياتي، (دمشق، د.م، ١٩٩٦)، ص ٣٧٨.

^{٥٠} كوراني، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

^{٥١} قسام، المرجع نفسه، مجلد ٣، ٩٧.

^{٥٢} باروت، التكوّن التاريخي للجزيرة السورية، ص. ص 705.٧٠٤ -

^{٥٣} رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سورية، سلسلة أوراق سورية ٢٠٢٥ ل ٢٠٢٥، آخر مشاهدة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧، ص. ص ١١٠-11.١٠ - للاطلاع انظر: <http://bit.ly/2nSEpxl>

^{٥٤} تقي الدين، المرجع السابق، ص. ص ٥٨-59.

خلاصة

نخلص في نهاية هذه الدراسة للقول: شهدت المرحلة الانتدابية "الكولونيالية" في سورية حالة انفصام هوياتي في التركيبة الاجتماعية السورية، تعمقت فيها الانتماءات المحلية، فظهر ولأى مجموعات كثيرة للقوى الخارجية أكثر من الولاء للأمة. وعلى الرغم ممّا بذلته النخب الوطنية من محاولات لتحقيق الاندماج الوطني، إلا أن السياسة الإمبريالية، وممارسات بعض الفئات الاجتماعية والاقتصادية، شكلت عائقاً في تكوين هوية وطنية آنذاك.

وشكلت التجربة الدستورية في سورية بعد الاستقلال محاولة جديدة من النخب السورية لصياغة هوية وطنية تجمع السوريين، وعمدت النخبة الوطنية الحاكمة لفرض سياسة دمجٍ قسري (قمع) للهويات الداخلية، ولكن، بقصد أو من دونه، خلقت أزمة هوية جديدة. فقد حاول كل حزب وتيارٍ أن يُجري التغيير الدستوري، ويبني علاقاته الخارجية بما يتوافق مع برنامجه السياسي والأيدولوجي. وفي الخلاصة، لا بُدّ من الوقوف عند بعض الملاحظات الختامية، ومن أبرزها:

- تنازعت الدولة القطرية السورية عند ولادتها في العشرينيات ثم في الأربعينيات أربع هويات "وطنية، وقومية، ودينية، وأممّية". فالدولة القطرية التي أرادت تأكيد هوية وطنية اصطدمت بإرادة من كانوا يسعون إلى الالتحام مع جماعة أوسع. ولذلك بقيت سورية تعيش حالة خوفٍ من التفكك، والالتحاق بأحلاف إقليمية ودولية حتى العام ١٩٧٠.

- أخفقت النخب الحزبية "الليبرالية" في بلورة هوية وطنية سورية؛ فهي بدلاً من أن تُساهم في بناءها قادت الجماهير إلى هويات أكثر تشعباً وتعقيداً، وأدى التنافس السياسي فيما بينها، وجرّ الجيش إلى صراعاتها، وتوزع ولاءاتها الخارجية، إلى وصول نخبة تسلطية شعبية للسلطة، حملت شعار الشرعية الثورية بدلاً عن الشرعية الدستورية في البلاد.

- إن ما اتفق عليه في دستور ١٩٥٠ كان إنجازاً وطنياً بارزاً في التاريخ السوري الحديث، ورغم تعثر تلك التجربة، نتيجة الظروف الداخلية والخارجية، إلا أن التعبير عن روح الوطنية، وأهمية الدستور في بناء مشروع الأمة/الوطن، خلق مفاهيم وطنية جديدة في الثقافة السورية كالعلمانية والتمثيل النيابي والإصلاح الاجتماعي. ولا تزال قيمته الوطنية راسخة في الذاكرة الجماعية السورية، وتكررت المطالب به من قبل النخب القانونية السورية خلال وضع دستور ٢٠١٢. حيث اعتبر قانونيون معارضون بأن ٨٠% من مواد دستور ١٩٥٠، يُمكن استخدامها دون تغيير، مع بعض تعديلات ترتبط بقضايا الأقليات والمرأة، وفق دراسة أجراها مركز كارتر للدراسات^{٥٥}. ومهما يكن ففي زحمة المفاوضات السورية التي تجري في أستانا وجنيف اليوم، يُمكن للسوريين استحضار ذاكرة الماضي، لتكون عاملاً في نسيانه، وطريقاً لخوض تجربة مدنية ناجحة، تتجلى فيها قيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية للجميع.

⁵⁵ . The Carter center, " SYRIA Options for a Political Transition," august 2014, accessed April 4, 2017, 17

ملحق

التوزيع بالنسب المئوية للأقليات الدينية والعرقية في سورية بحسب المحافظة (١٩٤٥)^١

المحافظة	العلويون	الدروز	الاسماعيليون/ الشيعة	الروم الأرثوذكس	غيرهم من المسيحيين	الأرمن الأرثوذكس/ الكاثوليك	اليهود/ اليزيديون	السنّة
الفرات				٠,١	٠,٨	١,١		٩٨,٠
حوران	٠,٤			٢,٦	٤,٤	٠,١		٩٢,٥
دمشق	٠,٧	٢,٥	٠,١	٣,٩	٤,٧	٣,٢	٢,٢	٨٢,٧
حلب	٠,٣	٠,٢	١,٠	١,١	٤,٣	٨,٩	١,٨	٨٢,٤
الجزيرة	٠,١		٠,٢	٠,٢	٢٢,٤	٦,٨	٢,٤	٦٧,٩
حمص	١٠,٤		١,٣	٩,٤	١١,٢	١,٤		٦٦,٣
حماة	٩,٥		١٣,٢	١١,٠	١,٣	٠,٤		٦٤,٦
اللاذقية	٦٢,١		١,٨	١٢,٨	٣,١	١,٣		١٨,٩
جبل الدروز		٨٧,٦		٥,٧	٤,٢	٠,٧		١,٨
المجموع	١١,٥	٤٣,٠	١,٥	٤,٧	٥,٢	٤,٢	٣,٢	٦٨,٧

جدول يبين توزيع التركيبة الاجتماعية في سورية بحسب المحافظة في عام ١٩٤٥^{٥٦}